بسم الله الرحمن الرحيم

اتجاهات البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي

أ.د/ كمال توفيق حطاب
قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية
جامعة اليرموك/ اربد

2007

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى رصد الاتجاهات والمناهج والأدوات والطرق التي يمكن إتباعها أو استخدامها في عملية البحث في علم الاقتصاد الإسلامي، وذلك من أجل إضاءة طريق البحث في هذا العلم وتمكين الباحثين من السير على الاتجاه الصحيح بما يؤدي إلى توظيف هذا العلم بما يخدم المجتمع ، من خلال تركيز وتضافر جهود الباحثين وفق منهجية واضحة ومحددة .

وللوصول إلى هذا الهدف يبدأ البحث ببيان أهم أدوات البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي، وأهم الأساليب والأشكال والمنهجيات المتبعة في هذا العلم ، ثم يحاول توضيح مهام ووظائف الباحثين في الاقتصاد الإسلامي . يلي ذلك تحديد واقع هذا العلم في الجامعات والأوساط الأكاديمية .

وقد خلص البحث إلى وجود عدد محدد من الموضوعات الهامة التي تندرج تحت علم الاقتصاد الإسلامي وعدد محدد من المراحل التي يمكن للباحثين في الاقتصاد الإسلامي تركيز جهودهم فيها خلال السنوات العشرين القادمة ، بما يؤدي إلى استقلالية هذا العلم وتقدمه بما يخدم الأمة وتقدمها .

مقدمة :

يعتبر علم الاقتصاد الإسلامي في العصر الحاضر من العلوم الهامة التي يؤمل منها الكثير، فهذا العلم ينتمي إلى العلوم الشرعية ولا يمكنه الانفصال عن العلوم الاقتصادية ، وقد كان ظهور الاقتصاد الإسلامي من العوامل التي ساهمت في تطوير علم الاقتصاد الوضعي من خلال إدخال القيم إلى كثير من جزئياته وفروعه[1] .

كما أن علم الاقتصاد الإسلامي يمكن أن يكون بداية لنهضة العلوم الشرعية الأخرى[2]، وبالتالي إعادة الحياة للأمة الإسلامية من خلال توظيف هذا العلم في حل مشكلات الأمة المستعصية ..

ولكي لا يكون البحث من البحوث الخيالية أو الترفية فسيحاول هذا البحث إثبات أهمية علم الاقتصاد الإسلامي في استنهاض الهمم وإحياء العزيمة من أجل النهوض والتقدم والمشاركة الحضارية الفعالة للمسلمين من جديد ، وذلك بتحديد أهم أدوات البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي وأكثرها أهمية ، وأهم المنهجيات وأكثرها أولوية ، وأهم الفروع الاقتصادية التي تنتظر من الباحثين الاقتصاديين المسلمين أن يضيفوا إليها ويجددوا فيها ، بما يؤدي في النهاية إلى تقديم حلول عملية للمشكلات الاقتصادية المستعصية .

وبناء على ما تقدم يمكن تحديد سبعة مجالات هامة تحتاج إلى الإضافة الاقتصادية الإسلامية ، وهذه المجالات هي :النظرية الاقتصادية التقليدية، الجزئية والكلية ، النظرية النقدية والمصرفية ، السياسة الاقتصادية ، التنمية والتخطيط ، الاقتصاد الصناعي والمعلوماتي .

كما يمكن تحديد عدد من المراحل الهامة التي يمكن للباحثين في الاقتصاد الإسلامي التركيز عليها والقيام بدورهم فيها وهذه المراحل هي : مرحلة الظواهر الاقتصادية ، مرحلة المشكلات الاقتصادية ، مرحلة عرض المشكلات على الأدلة الشرعية ، مرحلة دراسة آثار تطبيق الحكم الشرعي أو غيابه ، مرحلة التطبيقات العملية المعاصرة .

إن هذه الموضوعات والمراحل المتقدمة بحاجة ماسة إلى التحديد الدقيق للخطوات والاتجاهات والمنهجية الصحيحة للسير في كل مرحلة ، كما أنها بحاجة إلى تضافر جهود الباحثين

---

[1] يقوم نموذج الاقتصاد التقليدي على ثلاثة عناصر أساسية : الإنسان الاقتصادي والوضعية وقوى السوق ، وهذه العناصر مغرقة في المادية والابتعاد عن القيم والأخلاق ، وقد انتشر علم الاقتصاد الوضعي على مستوى العالم ومنه العالم الإسلامي بعناصره المنفصلة كليا عن القيم ، إلا أن عودة الاقتصاد الإسلامي أدى إلى إعادة تقييم حقيقة علم الاقتصاد الوضعي ودوره في العالم الإسلامي بما يخدم الأمة الإسلامية والبشرية جمعاء . انظر : شابرا ، محمد عمر : ما هو الاقتصاد الإسلامي ، البنك الإسلامي للتنمية ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، جدة ،

[2] إن اعتماد علم الاقتصاد الإسلامي – كأحد العلوم الاقتصادية والشرعية – على أدوات تحليلية جديدة ، واستعانته بعلوم إنسانية أخرى ، سوف يؤثر في العلوم الشرعية الأخرى للاستفادة من هذه الأدوات والعلوم ، وذلك من خلال تفعيل تطبيق الأحكام الشرعية في حياة الناس، وبالتالي تفعيل دور العلوم الشرعية في خدمة المجتمع والإنسانية .

وتركيزهم عليها بحيث يمكن الاستفادة من هذه الجهود في توظيف هـذا العلـم فـي خدمـة القطاعات والجوانب والمجالات التي تسهم في خدمة الأمة الإسلامية ، وتمكينها من تحقيـق التقدم والغني والاستقرار والرفاهية .

مشكلة الدراسة :

بالرغم من أن أصول ومبادئ الاقتصاد الإسلامي قد جاءت مع مجيء الإسلام قبل أربعـة عشر قرنا ، فإن علم الاقتصاد الإسلامي بصبغته العلمية يعتبر من العلوم الحديثة التي ظهرت بعد منتصف القرن العشرين .

ولا شك أن العلوم المختلفة بحاجة إلى مئات السنين لكي تتشكل قواعدها وأصولها وأدواتها وطرقها وتستقر منهجيتها البحثية ، مما يعني أن علم الاقتصاد الإسلامي لا زال في بـدايات تشكله ، حيث لا نكاد نجد اتفاقا بين الباحثين والمتخصـصين فيـه علـى طرقـه وأدواتـه ومنهجيته، فهل يأخذ الاقتصاد الإسلامي بمنهجية البحث الفقهي ؟ من حيـث تحريـر محـل النزاع ، واعتماد الأدلة الشرعية المستنبطة من الكتـاب والـسنة ؟ ومناقـشة آراء الفقهـاء والمجتهدين وأدلتهم وما رجحه الأئمة السابقون والمجتهدون الأوائل .. الخ ، أم يأخذ بمنهجية البحث الاقتصادي الذي يعتمد أدوات التحليل الاقتصادي القائمة علـى النظريـة الاقتـصادية بمختلف جزئياتها والرياضيات والإحصاء والتاريخ الاقتصادي .. الخ ..

أم يأخذ بمنهجية تجمع بين المنهجيتين الفقهية والاقتصادية ؟ أم أن له منهجية خاصة مستقلة عن المنهجيتين الفقهية والاقتصادية ؟

إن منهجية البحث في الاقتصاد الإسلامي ليست محل اتفاق بين الباحثين والمتخصصين فيه حتى الآن ، كما أن أدوات البحث وطرقه ومصادره ليست محل اتفاق كذلك ، وهذا يـستلزم تضافر الجهود من قبل الباحثين في المؤسسات والمراكز البحثية الخاصة بالاقتصاد الإسلامي من أجل التوصل إلى قواسم مشتركة في هذا المجال ..

الدراسات السابقة :

أولا :حطاب ، كمال : منهجية البحث في الاقتصاد الإسلامي وعلاقاته بالنصوص الشرعية ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز (الاقتصاد الإسلامي) مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جدة ، 2003 .

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

1- للاقتصاد الإسلامي منهج واضح وآليات محددة في دراسته للأحكام الشرعية في المجـال الاقتصادي .

2- للاقتصاد الإسلامي آلية محددة في بحث الأحكام الشرعية الاقتصادية الثابتة (المتفق عليها) ، كوجوب الزكاة وحرمة الربا ، ووجوب الوفاء بالعقود وحرمة أكل المال بالباطل .. وتتلخص هذه الآلية في :

أ- بيان الحكمة والآثار الاقتصادية

ب- طرح البديل الإسلامي عندما يكون الحكم تحريما ، ومحاولة التخلص من البديل غير الشرعي عندما يكون الحكم وجوبا .

ج- محاولة الاستدلال بالنظرية الاقتصادية

د- الاستشهاد بالتاريخ الاقتصادي

هـ - الاستشهاد بالواقع التطبيقي .

3- للاقتصاد الإسلامي آلية محددة في بحث الأحكام الشرعية الاقتصادية المتغيرة (المختلف فيها) مثل التسعير ، علة الربا الخفي ، دائرة الاكتناز ، وتتلخص هذه الآلية في :-

أ- التركيز أولا على المقاصد الشرعية .

ب- القراءة الاقتصادية للنصوص الشرعية .

ج- عرض أقوال الفقهاء في المسألة الفرعية .

د- الترجيح اعتمادا على النقاط السابقة .

4- إن عمل الباحثين في الاقتصاد الإسلامي يمكن أن يؤخذ منه سياسات اقتصادية يمكن تطبيقها ولا تؤخذ منه فتاوى شرعية ، فلا بد من إعادة ما يتوصل إليه الباحثون في الاقتصاد الإسلامي من أحكام شرعية إلى الفقهاء لإصدار الفتاوى .

5- يمكن الاستفادة من العلوم الاجتماعية الأخرى كعلم النفس وعلم الاجتماع في خدمة العلوم الشرعية بنفس الطريقة المقترحة في هذا البحث للاستفادة من الاقتصاد الإسلامي .

ثانيا : يسرى ، عبد الرحمن : الاقتصاد الإسلامي بين منهاجية البحث وإمكانية التطبيق، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، 1999

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

توجد ثلاث مراحل زمنية يمكن أن تمر عبرها عملية البحث في الاقتصاد الإسلامي :

مرحلة الاضطرار أو الضرورة :

وفي هذه المرحلة يراعي الباحث في الاقتصاد الإسلامي أحكام الضرورة من حيث عدم إمكانية تطبيق الإسلام كاملا .. وبالتالي عليه أن يختار البديل الأقل سوءا بعد استنفاذ جميع البدائل المحتملة .

المرحلة الوسيطة :

وفي هذه المرحلة يقوم الباحثون باقتراح الاجراءات التنفيذية من أجل تحول العمل الاقتصادي الوضعي تدريجيا إلى وضع أفضل يقترب من النموذج الاقتصادي الإسلامي ، ويمكن في هذه المرحلة الاعتماد على وسائل الإعلام لإحداث التحول التدريجي .

مرحلة التغيير الهيكلي :

بعد النجاح في المرحلتين السابقتين ، يمكن تصفية الأنشطة الاقتصادية التي لا تعمل وفقا لأحكام الشريعة ، وبناء نموذج نظري وعملية لعلاقات اقتصادية دولية مع دول العالم المختلفة.

ثالثا : شابرا ، محمد عمر : ما هو الاقتصاد الإسلامي ، المعهد الإسلامي للتدريب والبحوث ، جدة ،

وفيه أوضح الباحث المهام المطلوبة من الاقتصاد الإسلامي كما يلي :-

1) دراسة السلوك الفعلي للأفراد والجماعات والمشروعات التجارية والأسواق والحكومات كما هو في الواقع (دون افتراض السعي لتحقيق أقصى ربح أو منفعة) .
2) تحديد نوع السلوك المطلوب لتحقيق الهدف المنشود ، وينبغي القيام بتحليل علمي لبيان أثر القيم والمؤسسات الإسلامية على تحقيق الهدف المنشود .
3) تفسير سبب عدم تصرف مختلف أطراف النشاط الاقتصادي على النحو المطلوب .
4) اقتراح مجموعة من الإجراءات التي تساعد على تقريب جميع الأطراف في السوق من السلوك المثالي قدر الإمكان .
5) الاستفادة من أدوات التحليل الاقتصادي وإظهار مدى قدرة الاقتصاد الإسلامي على سد الفجوات .

كما حدد معالم منهج البحث في الاقتصاد الإسلامي وفقا للخطوات التالية :-

1) الرجوع إلى القرآن والسنة هو الخطوة الأولى لقبول أو رفض الفرضية .
2) تقييم الفرضيات من خلال الاستدلال المنطقي في ضوء الحكمة العقلية وراء الأحكام الشرعية .
3) فحص الفرضيات في ضوء التجارب التاريخية والإحصائية .
4) يمكن اعتماد نظريات الاقتصاد التقليدي التي لا تتعارض مع النظرة الإسلامية للكون والحياة .

ما الذي يضيفه البحث إلى نتائج الدراسات السابقة ؟

1- تحديد أهم أدوات البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي وكيفية الاستفادة منها مستقبلا
2- تحديد أكثر أشكال المنهجيات والأساليب العلمية أفضلية للسير عليها من قبل الباحثين في الاقتصاد الإسلامي خلال السنوات القادمة .

3- تحديد المراحل النظرية والعملية الأكثر أهمية وأولوية للبحث في الاقتصاد الإسلامي
4- تحديد المهام والوظائف التي ينبغي أن يقوم بها الباحثون في الاقتصاد الإسلامي خلال العقدين القادمين .

وبناء على ما تقدم فسوف يشتمل هذا البحث على المباحث التالية :

المبحث الأول : أدوات البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي :

المبحث الثاني : منهجية البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي

المبحث الثالث : مهام الباحثين في الاقتصاد الإسلامي

المبحث الرابع : مناهج الاقتصاد الإسلامي في الجامعات :

المبحث الأول : أدوات البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي :

من المتفق عليه بين الباحثين في علم الاقتصاد الوضعي أن أدوات البحث التقليدية في علم الاقتصاد تنحصر في النظرية الاقتصادية بمكوناتها المختلفة إضافة إلى علمي الإحصاء والرياضيات والتاريخ الاقتصادي .. إضافة إلى بعض الأدوات التحليلية الفنية والمالية والمحاسبية الخاصة ببعض فروع العلوم الاقتصادية والإدارية[3] .. فهل يمكن اعتبار نفس الأدوات التحليلية المعتمدة في علم الاقتصاد أدوات تحليلية في علم الاقتصاد الإسلامي أم أن لعلم الاقتصاد الإسلامي أدوات تحليلية خاصة مستمدة من أدوات البحث العلمي الشرعي بكافة فروعه ؟

ليس هناك من شك في أن علم الاقتصاد الإسلامي لا بد أن يعتمد على مرتكزات إسلامية واقتصادية ، وبالتالي فإن خليطا من الأدوات البحثية الاقتصادية والشرعية لا بد من الاعتماد عليه، وبما أن أقرب العلوم الشرعية إلى الاقتصاد الإسلامي هو علم الفقه الإسلامي فإن هناك علاقة خاصة ومتميزة بين العلمين ، حيث لا يمكن وجود علم اقتصاد إسلامي دون الاعتماد على علم الفقه الإسلامي ، ويمكن القول أن البحث في علم الاقتصاد الإسلامي يمكن أن يكون في مرحلة أو مراحل تالية للبحث في علم الفقه الإسلامي[4] .

كما يمكن اعتبار علم الفقه الإسلامي بفروعه المختلفه وآلياته المتعددة ، من أهم أدوات البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي .

وبناء على ما تقدم يمكن عرض أهم أدوات البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي فيما يلي :

---

[3] يسري ، عبد الرحمن : أسس التحليل الاقتصادي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 1978، ص28

[4] حطاب ،كمال : العلاقات العملية والنظرية بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي ، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية ، مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت ، عدد 44 ، 2001 ، ص 244

أولا : علم الفقه الإسلامي :

ويشتمل علم الفقه على فروع عديدة ، منها فقه العبادات ، وفقه العقوبات ، وفقه المعاملات ، ... الخ . ويعتبر فقه المعاملات هو الأكثر أهمية من حيث علاقته بالاقتصاد الإسلامي .

ويعتبر فقه المعاملات من أهم مصادر علم الاقتصاد الإسلامي ، ومن الممكن القول بأنه لا يمكن وجود علم اقتصاد إسلامي دون المرور بعلم الفقه بشكل عام ، وبفقه المعاملات بشكل خاص .

فالاقتصاد الإسلامي يستمد أسسه من الكتاب والسنة ، والفقه هو العلم بالأحكام الشرعية العملية المستنبطة من الكتاب والسنة ، وهذه الأحكام الشرعية العملية –خاصة في مجال المعاملات – تعتبر هي نواة الاقتصاد الإسلامي .

وبالإضافة إلى ذلك فإن لعلم الاقتصاد الإسلامي علاقة قوية بعلم الأخلاق والقيم ، فالأخلاق والقيم عندما تضبط النشاط الاقتصادي فإنها تؤدي إلى التقدم والازدهار والرفاهية والاستقرار .

وكذلك لعلوم القرآن وعلم التفسير – بشكل خاص – أثر كبير على علم الاقتصاد الإسلامي عند الرجوع إلى تفسير آيات القرآن الكريم ، ومعرفة مناسبات النزول ، ومعرفة المكي والمدني ، والناسخ والمنسوخ ، كل ذلك له أثر كبير في التطبيق الصحيح للأحكام الشرعية في الواقع الاقتصادي المعاصر .

وكذلك لعلم الحديث أثر كبير ، من خلال التعامل مع شروح الأحاديث ومدلولاتها الاقتصادية ، ومن خلال استنباط السياسات الاقتصادية المختلفة من أقوال النبي – صلى الله عليه وسلم – وأفعاله وتقريراته .

وهكذا نجد أن علم الاقتصاد الإسلامي يتأثر بكافة العلوم الشرعية ، ومع ذلك فان علاقته بعلم الفقه تبقى علاقة مميزة ولها طبيعة خاصة . وذلك لأن الأحكام الشرعية العملية – والتي تهدف إلى تحقيق مقاصد الشريعة من تحقيق المصالح ودرء المفاسد ، تضبط سلوك الإنسان الاقتصادي ، وتعامله مع الظواهر الاقتصادية المختلفة ، بما يؤدي إلى تحقيق التوازن والاستقرار .

إن هذه الأحكام الشرعية هي أدوات تحليلية إسلامية تعمل على فرز الظواهر الاقتصادية المختلفة وتفاعلاتها ، بما يؤدي في النهاية إلى تحقيق الانسجام بين هذه الظواهر الاقتصادية والقوانين الفطرية ، وذلك من خلال استبعاد الظواهر المخالفة للفطرة والسلوك الاقتصادي

الضار ، والإبقاء على الظواهر الإيجابية والسلوكيات الاقتصادية النافعة[5] .

ثانيا : النظرية الاقتصادية :

كيف يتعامل علم الاقتصاد الإسلامي مع النظرية الاقتصادية ؟ هل يأخذ بمسلمات النظرية كافة ؟ أم أن هناك تحفظات ؟ كيف يتعامل الاقتصاد الإسلامي مع القوانين الاقتصادية ؟ هل يقبل الاقتصاد الإسلامي بقوانين المنفعة وتوازن المستهلك والمنتج والمنشأة ؟ أم أن هناك تحفظات ؟ هل توجد قوانين اقتصادية إسلامية في هذه المجالات ؟

يمكن للاقتصاد الإسلامي إدخال متغيرات جديدة تؤثر على معنى الرشد الاقتصادي أو الرجل الاقتصادي الذي يسعى لتحقيق أقصى إشباع أو منفعة ممكنة ، من هذه المتغيرات الإيثار بدلا من الأثرة ، والذي يؤدي إلى مراعاة مصلحة المجتمع وظروفه ، ويمكن أن تكون دالة المصلحة الاجتماعية ، التي طرحها د/ محمد أنس الزرقا[6] ، هي التعبير الأمثل للسلوك الاستهلاكي للمسلم في سعيه نحو تحقيق أعظم منفعة . كما أن نموذج مختار متولي لسلوك المنتج المسلم يمكن أن يكون هو المؤشر الأفضل لهذا السلوك .

وقد وجدت دراسات عديدة لعدد كبير من الباحثين في الاقتصاد الإسلامي ، تضمنت إضافات كبيرة للأدب الاقتصادي ، فوجدت صياغات جديدة لمنحنيات الاستهلاك والاستثمار والادخار في ظل اقتصاد إسلامي ، وكذلك منحنيات التكاليف والنفقات[7] ، كما وجدت أدوات عديدة كبدائل لأدوات السياسة النقدية والمالية ، مثل سندات المقارضة ، وعائد المشاركة ، ونسبة الأرباح الموزعة ، .. الخ .

ثالثا : الرياضيات والإحصاء :

تعتبر العلوم البحتة أدوات بحثية مساعدة لكافة العلوم الإنسانية ، ومن هنا فإن علم الاقتصاد الإسلامي يعتمد الاحصاء والرياضيات في فروع وحقول عديدة ، ففي حقل الصيرفة الإسلامية يعتمد الرياضيات والإحصاء والقوانين الاستثمارية الحديثة في عمليات الاستثمار واحتساب الأرباح وتوزيعها . وكذلك في حقول التنمية الإسلامية والموارد الاقتصادية يستند إلى هذه العلوم في تصميم خطط التنمية ، ومعرفة احتياجات المجتمعات المستقبلية من نفقات .. الخ

---

[5] نفس المصدر السابق ، ص245

[6] الزرقا ، أنس : صياغة إسلامية لجوانب من دالة المصلحة الاجتماعية ، الاقتصاد الإسلامي (بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي) المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي ، جدة ، 1980 .

[7] عفر، محمد عبد المنعم : الاقتصاد الإسلامي ، دار البيان ، جدة ، 1985

وكذلك في حقول الاقتصاد الدولي والنقود والتجارة الدولية وعند وضع السياسات الاقتــصادية المختلفة ، وكذلك عند وضع الميزانية وحصر الإيرادات والنفقات .. الخ

رابعا : التاريخ الاقتصادي :

يعتبر التاريخ الاقتصادي في علم الاقتصاد من أهم الأدوات البحثية وذلك لأنه لا يمكن فهم الواقع ومشكلاته الاقتصادية دون معرفة الجذور التاريخية لهذا الواقع ، وكذلك الحال في علم الاقتصاد الإسلامي ، بل إن التاريخ الاقتصادي الإسلامي أكثر أهمية للاقتصاد الإســلامي ، حيث وجد التطبيق الحقيقي للنظام الاقتصادي الإســلامي ، وتــشكلت مؤســسات اقتــصادية إسلامية، ووجدت حضارة إسلامية عظيمة ، اعترف بفضلها الغــرب والــشرق، ولا زالــت مآثرها قائمة إلى وقتنا الحاضر ، وبناء على ذلك فإن علم الاقتصاد الإســلامي لا يــستطيع الانفكاك عن التاريخ الاقتصادي الإسلامي .

خامسا : أدوات الصيرفة الإسلامية :

إن النظام الإسلامي يلغي الأساليب الربوية من العمليات المصرفية ، ويــستبدلها بأســاليب الاستثمار المصرفي الإسلامي كالمشاركة والمضاربة والمرابحة وغيرها ، والتي أثبتت فــي الواقع العملي نجاحا وتفوقا ليس له نظير . وقد شهد بذلك العديد من الاقتــصاديين وأربــاب التجربة الربوية . ولعل من أهم أدوات وصيغ الاستثمار المــصرفي الإســلامي ، أســلوب المضاربة المشتركة ، أسلوب بيع المرابحة للآمر بالشراء ، والإجارة المنتهيــة بالتمليــك ، والمشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك ، والسلم المصرفي ، والاستصناع المصرفي ، .. الخ . وجميع هذه الصيغ أجيزت في مؤتمرات المصارف الإسلامية ، وفي مجمع الفقه الإسلامي بضوابط شرعية محددة[8] .

المبحث الثاني : منهجية البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي :

إن المنهجية التي اتبعها الباحثون المعاصرون في كتابة وتأليف بحوث ومراجع الاقتــصاد الإسلامي متباينة من بحث إلى آخر ، ولذلك لا بد من تحديد أهم العناصر المكونة للاقتــصاد الإسلامي وفقا للدراسات المعاصرة في هذا المجال ، ومن خلال الاستقراء لمــا كتــب فــي

---

[8] حمود ، سامي : تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية ، مكتبة الأقصى ، عمان ، 1976 .

الاقتصاد الإسلامي يمكن اعتبار البحوث التي تشتمل على أحد أو بعض أو جميع الطرق أو المناهج التالية تنتمي إلى الاقتصاد الإسلامي[9] :

أولا : منهجية تقوم على التوصل إلى الأحكام الشرعية للموضوعات والمستجدات الاقتصادية : مثل القضايا الاقتصادية المتعلقة بالزكاة والربا والنفقات والإيرادات والأحكام الشرعية للمعاملات والبيوع والإجارة والوكالة والكفالة والرهن والوديعة وكذلك الأحكام الشرعية للمستجدات في مجالات الأسهم والسندات والسوق المالية ، والتأمين التجاري ، وبطاقات الإئتمان ، .. الخ .

ولا شك أن هذه المنهجية تقدم الاعتماد على الفقه الإسلامي على أدوات البحث العلمي الأخرى .

ثانيا : المنهجية التي تقوم على محاولة الوصول إلى الحلول الإسلامية للأزمات والمشكلات الاقتصادية : مثل التضخم والكساد والبطالة ، مشكلة الغذاء ، مشكلة الطاقة ، الأزمة النقدية ، .. الخ [10].

وهذه المنهجية تتطلب الإلمام بالنظرية الاقتصادية والتحليل الاقتصادي بشكل أساسي إضافة إلى أدوات البحث الأخرى .

ثالثا : منهجية البحث في كيفية تطبيق الأحكام الشرعية الاقتصادية : من خلال وضع مشروعات عمل أو صياغة قوانين ، مثلا لتطبيق فريضة الزكاة ، أو إدارة اقتصاد لا ربوي ، أو تطبيق أحكام الوقف أو إحياء الموات في العصر الحاضر[11] .

وتتطلب هذه المنهجية الإحاطة بالعلوم الإدارية إضافة إلى أدوات البحث العلمي المشار إليها سابقا .

رابعا : منهجية البحث في إظهار حكمة الوجوب أو التحريم لبعض الموضوعات الاقتصادية :- من خلال التركيز على الآثار الإيجابية أو السلبية ، حكمة تحريم الربا ، حكمة توزيع الميراث ، حكمة فرضية الزكاة ، حكمة مشروعية الأوقاف [12]، .. الخ .

---

[9] كمال حطاب " منهجية البحث في الاقتصاد الإسلامي وعلاقاته بالنصوص الشرعية " مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، عدد 16 ، 2005 .

[10] هناك العديد من الدراسات التي تناولت الأزمات والمشكلات الاقتصادية يمكن أن نذكر منها على سبيل المثال بحث د/ القرضاوي " دور الزكاة في حل المشكلات الاقتصادية " بحوث المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي ، مركز الأبحاث العالمي للاقتصاد ا لإسلامي ، جدة ، 1980 . وكذلك بحث محمد عمر شابرا : نحو نظام نقدي عادل ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، واشنطن ، 1990

[11] لعل من أبرز الدراسات والتقارير التي وضعت في هذا المجال ، ما وضعه مجلس الفكر الإسلامي في الباكستان تحت عنوان " إلغاء الفائدة من الاقتصاد ، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي ، جدة ، 1984 .

وتتطلب هذه المنهجية الإلمام والإحاطة بالأساليب العلمية الميدانية كأسلوب الاستبانة والمقابلة والعلوم الإحصائية التحليلية إضافة إلى أدوات البحث العلمي الأخرى .

خامسا : المنهجية التي تقوم على دراسة القوانين والنظريات الاقتصادية في ضوء الضوابط الشرعية والقيم الإسلامية مثل سلوك المستهلك وقوانين المنفعة ، سلوك المنتج وقوانين الغلة ، نظريات الثمن ، الأجور ، الربح ، نظريات الفائدة ، نظريات التنمية ، أمثلية باريتو [13]، .. الخ

وهذه المنهجية تتطلب الإحاطة بالنظرية الاقتصادية بشكل كاف إضافة إلى الأدوات البحثية الأخرى المشار إليها .

سادسا : منهجية البحث في الكشف عن كنوز التراث الاقتصادي الإسلامي :- بالكشف عن الأفكار الاقتصادية لدى أئمة المسلمين ، أو إعادة صياغة التاريخ الاقتصادي الإسلامي.

وهذه المنهجية تتطلب الإحاطة بالتاريخ الاقتصادي بشكل أساسي قبل أدوات البحث العلمي الأخرى .

سابعا: منهجية البحث في الأسلوب الإسلامي في تحقيق رفاهية الإنسان :- من خلال تخصيص الموارد أو استخدامها الاستخدام الأمثل ، ومن ثم توزيعها التوزيع الأمثل ، لتحقيق إشباع الحاجات والرفاهة للجميع .

وتتطلب هذه المنهجية الإحاطة بالنظرية الاقتصادية ونظرية الموارد الاقتصادية إضافة إلى أدوات البحث العلمي الأخرى .

إن الأشكال السابقة لمنهجية البحث في الاقتصاد الإسلامي تعتبر معالم واضحة وخطوط رئيسة يمكن أن تنير الطريق للباحثين في هذا التخصص من أجل الاستفادة القصوى من الجهود والطاقات المبذولة من قبلهم ، بما يؤدي إلى تراكم علمي مميز في حقول الاقتصاد الإسلامي المختلفة ، يمكن الاستفادة منه في تحقيق النهوض والتقدم .

ولا بد للباحثين في الاقتصاد الإسلامي من وضع خطة منهجية عملية يتم من خلالها ترتيب المنهجيات السابقة زمنيا ، بحيث يتم ترتيبها وفقا للأكثر أهمية وأولوية وبما يتناسب مع الظروف التي تعيشها الأمة الإسلامية في الوقت الحاضر ، وما يتوقع أن تشهده الأمة الإسلامية من مستجدات خلال العشرين سنة القادمة .

---

[12] من الأمثلة : د/ رفيق المصري في رسالته للدكتوراة " "مصرف التنمية الإسلامي ، محاولة جديدة في بيان حقيقة الربا والفائدة والبنك " بيروت ، مؤسسة الرسالة ،1981.

[13] شابرا ، محمد عمر : مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، دار الفكر ، دمشق ، 2004 .

المبحث الثالث : مهام الباحثين في الاقتصاد الإسلامي

تختلف المهام المنوطة بالباحثين في الاقتصاد الإسلامي باختلاف المنهجيات المتبعة من جهة، ومن جهة أخرى باختلاف المرحلة التي يتواجد الباحث فيها ، وكذلك باختلاف الموضوعات الأكثر أولوية وأهمية للبحث فيها . ويمكن تقسيم المهام والوظائف المنوطة بالباحثين في الاقتصاد الإسلامي إلى مجموعتين يمكن عرضهما في المطلبين التاليين :

المطلب الأول : مهام علمية نظرية

المطلب الثاني : مهام عملية تطبيقية

المطلب الأول : مهام علمية نظرية

يمكن ملاحظة وجود عدد من المراحل المتوازية التي يمكن أن يكون للباحثين فيها دور هام، ومن أهمها ثلاث مراحل :

المرحلة الأولى : مرحلة تحليل المشكلات الاقتصادية في ضوء النظرية الاقتصادية :

وفي هذه المرحلة تقتصر مهمة الباحثين هنا على تصنيف الظواهر الاقتصادية مثل الاحتكار، ارتفاع الأسعار ، الكساد .. الخ وفقا لمدى أهميتها واقتراح الوسائل والأساليب الممكنة لضبط هذه الظواهر والاستفادة من إيجابياتها وتجنب سلبياتها .

فإذا ما نجم عن الظواهر الاقتصادية أزمات أو مشكلات اقتصادية ، فإن دور الباحث هنا ينتقل إلى تحليل هذه المشكلات وأسبابها والعوامل المؤثرة فيها ومحاولة اقتراح الحلول لهذه المشكلات في ضوء الواقع والظروف ومعطيات النظرية الاقتصادية .

المرحلة الثانية : مرحلة عرض المشكلات على الأدلة الشرعية :

وفي هذه المرحلة يقوم الباحث في الاقتصاد الإسلامي بتصنيف المشكلات الاقتصادية المستعصية والتي لم يستطع حلها في ضوء معطيات النظرية الاقتصادية ، وإعادة ترتيبها وتبويبها وفقا للموضوعات الفقهية المعروفة ، ثم يقوم بعرض هذه المشكلات على النصوص والأدلة الشرعية ، فإذا كانت هذه المشكلات قد سبق عرضها وبحثها من قبل الأئمة والعلماء ، فسوف يقوم الباحث في الاقتصاد الإسلامي باستحضار الأحكام الشرعية التي ذكرها العلماء السابقون والمعاصرون للمشكلة . ثم يقترح الأساليب والسياسات والمناهج اللازمة لتطبيق هذه الأحكام من أجل القضاء على المشكلات الاقتصادية أو تخفيف حدتها .

أما إذا كانت المشكلة من النوازل والمستجدات التي لم يسبق بحثها فإن مهمة الباحث هنا أن يقوم بعرض المشكلة على العلماء وهيئات الفتوى والمجامع الفقهية المعتمدة .. ومحاولة

الحصول على الأحكام الشرعية ، ومن ثم اقتراح سبل تطبيق هذه الأحكام بما يعمل على مواجهة النوازل والمستجدات الاقتصادية .

المرحلة الثالثة : مرحلة دراسة آثار تطبيق الأحكام الشرعية على المتغيرات الاقتصادية:

وفي هذه المرحلة يقوم الباحث في الاقتصاد الإسلامي بمتابعة ودراسة الأساليب والأدوات التي يتم تطبيق الأحكام الشرعية من خلالها ، ومراقبة مدى الالتزام بتطبيق الأحكام الشرعية في المجتمع ، وحوافز أو موانع تطبيق هذه الأحكام ، والآثار الناجمة عن تطبيق هذه الأحكام على المشكلات الاقتصادية ، ويقوم الباحث في الاقتصاد الإسلامي في هذه المرحلة بإعداد الاستبانات وإجراء المقابلات والبحوث الميدانية اللازمة .

ولا شك أن المراحل الثلاثة السابقة تتطلب من مراكز البحوث في الاقتصاد الإسلامي وكذلك الباحثين وضع خطة عملية لترتيب المراحل السابقة وفقا للأكثر أهمية وأولوية وبما يتناسب مع الاحتياجات والتطورات التي تشهدها ويتوقع أن تكون عليها الأمة الإسلامية خلال العقدين القادمين .

المطلب الثاني : مهام عملية تطبيقية :

تعتبر الصيرفة الإسلامية من أهم وأبرز المجالات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي في العصر الحاضر ، وفي هذا المجال يمكن للباحثين في الاقتصاد الإسلامي أن يقوموا بمهام في غاية الأهمية ، نجملها في المطلبين التاليين :

المطلب الأول : تطوير العقود بما يتفق والشريعة الإسلامية

المطلب الثاني : ابتكار عقود ومنتجات إسلامية جديدة

المطلب الأول : تطوير العقود بما يتفق والشريعة الإسلامية

وتتم عملية المراجعة والتطوير وفقا للنقاط التالية :

1- فحص العقود والصيغ والأدوات التي تتعامل بها المصارف والمؤسسات المالية، من خلال استخدام :

- القواعد العامة لفقه المعاملات .. عدم وجود الربا بكافة أشكاله والغرر الفاحش والشروط الفاسدة والمحرمات أو الأنشطة المحرمة ، وكذلك عدم إفضاء هذه الصيغ والعقود إلى المفسدة أو الضرر أو الظلم أو الاستغلال أو أي أثر لا يرضي الله عز وجل .
- المعايير الشرعية والمحاسبية
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي

- أدلة الفقهاء والعلماء القدامى والمعاصرين

2- تصنيف العقود والأدوات والصيغ المستخدمة إلى عدة فئات من حيث مدى مشروعيتها ، بحيث تبدأ بالصيغ والأدوات المتفق على مشروعيتها ، وتنتهي بالصيغ والأدوات المتفق على حرمتها ، وبين هاتين الفئتين توجد أدوات وصيغ كثيرة تتطلب محاولة تنقيتها ، من خلال إزالة المخالفات الشرعية ، أو تطويرها بما يتفق والشريعة الإسلامية .

3- تطوير العقود والصيغ والأدوات غير الشرعية بما يتفق والشريعة الإسلامية:

وذلك من خلال محاولة التكييف الفقهي لهذه العقود والصيغ الجديدة في إطار العقود المسماة في الفقه الإسلامي ، والالتزام بالشروط والأركان المعروفة في نظرية العقد في الفقه الإسلامي ، والالتزام الكامل باستبعاد مفسدات العقود التي سبق الحديث عنها الربا والغرر والشروط الفاسدة والمحرمات ، يلي ذلك الاستفادة من منتجات الصيرفة التقليدية ، والصيغ القانونية الحديثة لهذه العقود والأدوات بما يتفق والشريعة الإسلامية ، ويحقق المقاصد الشرعية السامية التي تدعو إليها .

المطلب الثاني : ابتكار عقود ومنتجات إسلامية جديدة

يواجه الباحثون في الاقتصاد الإسلامي والصيرفة الإسلامية تحديات كبيرة في عملية ابتكار منتجات مالية إسلامية تواكب العصر من جهة وتلتزم بالأصول والضوابط الشرعية .

وتعتبر الهندسة المالية من أهم الأدوات التطويرية التي تهدف إلى تصميم أدوات جديدة والمحافظة على كفاءتها بما يخدم الاحتياجات المالية المتجددة والمتعددة للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية ، ومن هنا فإن الباحثين في الاقتصاد الإسلامي يمكن أن يقوموا بمهمة المهندسين الماليين في ابتكار وتصميم الأدوات الجديدة بما يواجه التحديات المتجددة ودون أن يضطروا إلى الحيل الشرعية التي تهدد البناء والتجربة المصرفية الإسلامية ، كما يمكن للمهندس المالي الإسلامي أن يعمل على ابتكار إجراءات تنفيذية للأدوات الجديدة ، بحيث تكون مرنة وسهلة التطبيق ومنخفضة التكلفة.[14]

ويجري الحديث في الآونة الأخيرة في هذا المجال عن الهيكلة الشرعية[15] في الكثير من المصارف الإسلامية ، بمعنى الأخذ بكل ما يطرحه النظام المصرفي التقليدي ومحاولة شرعنته ، ولا يصح أو يليق بالباحثين في الاقتصاد الإسلامي والصيرفة الإسلامية أن تتحصر

---

[14] نصار ، أحمد :الهندسة المالية وتطوير أدوات الاقتصاد الإسلامي ، جريدة الغد الأردنية ، http://alghad.dot.jo/index.php?news=34887

[15] زيادات ، ناصر ، الهيكلة الشرعية ، جريدة القبس ، http://www.alqabas.com.kw/Final/NewspaperWebsite/NewspaperPublic/ArticlePage.aspx?ArticleID=337884

مهمتهم في محاولة إيجاد المخارج والحيل لما يفرزه النظام المصرفي التقليدي من منتجات ، وإنما لا بد أن يكونوا مجتهدين مبتكرين في ضوء احتياجات واقع المجتمعــات الإســلامية ، والضوابط والأصول الشرعية المتفق عليها .

المبحث الرابع : مناهج الاقتصاد الإسلامي في الجامعات :

بدأت معظم الجامعات العربية والإسلامية تدريس مساق الاقتصاد الإسلامي منذ عدة عقود، وإن تتبع مفردات هذا المساق ومراجعه وأهداف تدريسه من جامعة لأخرى علـــى المواقـــع الإلكترونية للجامعات ، يظهر لنا تباينا شاسعا بين هذه الجامعات .. وهذا يؤكد الحقيقة التـــي سبق التأكيد عليها من حيث سعة مساحة الاختلاف في هذا المجال ..

ومن جهة أخرى فإن عددا من الجامعات العربية والإســـلامية افتتحـــت بـــرامج وأقـــسام للاقتصاد الإسلامي ، وهذه البرامج والأقسام ذات خطط وأوصاف مساقات متباينة بشكل كبير مما يستدعي العمل على التنسيق والتشاور من أجل الوصول إلى معايير أكثر ثباتا يمكن مـــن خلالها تحديد المساقات اللازمة لبرنامج الاقتــصاد الإســـلامي وأوصـــاف هـــذه المـــساقات ومحتوياتها ومراجعها .

وبناء على ما تقدم سوف يشتمل هذا المبحث على مطلبين هما :

المطلب الأول : واقع مساق الاقتصاد الإسلامي في الجامعات

المطلب الثاني : مساقات قسم الاقتصاد الإسلامي في الجامعات

المطلب الأول : واقع مساق الاقتصاد الإسلامي في الجامعات

من خلال الاستقصاء وجد أن أكثر المراجع انتشارا واعتمادا للتدريس في الاقتصاد الإسلامي لا تتعدى خمسة عشر مرجعا .. هي :

1. عبد الرحمن يسرى ، دراسات في علم الاقتــصاد الإســـلامي ، الـــدار الجامعيـــة ، الإسكندرية ، 2001 .(تم تدريسه في جامعة الإسكندرية)
2. سعيد مرطان : مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام ، مؤسسة الرســـالة ، بيـــروت ، 1986 .(يتم تدريسه في جامعة اليرموك)
3. محمد عبد المنعم عفر : الاقتصاد الإسلامي ، دار البيان ، جدة ، 1985 (تم تدريسه في جامعة أم القرى ، وجامعة اليرموك)
4. رفيق المصري ، أصول الاقتصاد الإسلامي ، دار القلـــم ، دمـــشق ، 1989 (تـــم تدريسه في جامعة اليرموك)

5. يوسف كمال ، الإسلام والمذاهب الاقتصادية المعاصرة ، دار الوفاء ، المنصورة ، 1986 (تم تدريسه في جامعة أم القرى – فرع البنات)
6. عبد الله عبد المحسن الطريقي ، الاقتصاد الإسلامي ، أسس مبادئ أهداف ، 1990 ، الرياض ، ص154 .(يتم تدريسه في الكليات الجامعية المتوسطة في السعودية)
7. محمد أحمد أبو يحيى ، اقتصادنا في ضوء القرآن والسنة ، 1989 ، عمان ، دار عمان .(تم تدريسه في الجامعة الأردنية)
8. أحمد العسال ، فتحي عبد الكريم : النظام الاقتصادي في الإسلام ، دار غريب ، القاهرة ، 1977 . (جامعة أم القرى ، جامعة اليرموك ، الجامعة الإسلامية – باكستان)
9. محمود أبو السعود ، خطوط رئيسية في الاقتصاد الإسلامي ، مكتبة المنار ، الكويت ، 1986
10.عيسى عبده : الاقتصاد الإسلامي ، مدخل ومنهاج ، دار الاعتصام ، القاهرة ، 1974
11.سعاد إبراهيم ، مبادئ النظام الاقتصادي الإسلامي وبعض تطبيقاته ، عالم الكتب ، الرياض ، 1997 .
12. أبو الأعلى المودودي : أسس الاقتصاد بين الإسلام والنظم المعاصرة ، الدار السعودية للنشر ، جدة ، 1985 .
13.مالك بن نبي : المسلم في عالم الاقتصاد ، إصدار ندوة مالك بن نبي ، دار الفكر ، 1979 .
14.أ . منان ،منصور التركي : الاقتصاد الإسلامي بين النظرية والتطبيق ، المكتب المصري للطباعة ، القاهرة ، 1976 .
15. محمد عمر شابرا : الإسلام والتحدي الاقتصادي ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، واشنطن ، 1996 .

إن تتبع حالة مراجع الاقتصاد الإسلامي على مدى العقود الثلاثة الماضية يوضح لنا وجود عدد هائل من المراجع التي تحمل عنوان الاقتصاد الإسلامي أو قريبا منه ، ولكن هذه المراجع لم توضع وفق منهجية متفق عليها ، أو معايير تأليف معتمدة من قبل علماء متخصصين ، وبالتالي فإن حالة هذه المراجع هي أقرب إلى الفوضى والتشتت ، فلا يكاد يجمع بين هذه المراجع أية قواسم مشتركة ، ولا نكاد نجد عملا اقتصاديا إسلاميا تراكميا . وبناء على هذه الصورة القاتمة فقد اختار الباحث ثلاثة من المراجع السابقة ، وقام بمحاولة

تقويمية لها[16] وتوصل إلى أبرز إيجابياتها وسلبياتها وبالتالي قام باقتراح أهم المعايير التي ينبغي أن تشتمل عليها وهي كما يلي :

1- الأصالة : ينبغي أن يكون الكتاب أصيلا يشتمل على إضافات علمية ، بحيث يضيف لبنات جديدة إلى صرح الاقتصاد الإسلامي .
2- البعد عن المناقشات الفقهية : ينبغي أن يبتعد كتاب الاقتصاد الإسلامي عن المناقشات والخلافات الفقهية .
3- التوازن : ينبغي أن يكون الكتاب متوازنا في عرضه للموضوعات الاقتصادية والإسلامية ، فلا يغلب الجانب الاقتصادي الوضعي على الإسلامي ، ولا يغلب الجانب الفقهي على الاقتصادي .
4- مراعاة الواقع : ينبغي أن يكون كتاب الاقتصاد الإسلامي واقعيا وليس خياليا ، بحيث يعرض أمثلة من الواقع التطبيقي ، ويسهم في معالجة المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الأمة الإسلامية .
5- الاستعانة بأدوات التحليل الاقتصادي : ينبغي أن يستخدم كتاب الاقتصاد الإسلامي أدوات التحليل الاقتصادي النافعة والمفيدة لخدمة القضايا الاقتصادية الإسلامية .
6- البعد عن الأسلوب الوعظي العاطفي : ينبغي أن يكون كتاب الاقتصاد الإسلامي كتابا علميا موضوعيا يعتمد التبريرات العلمية الكافية والخطط العملية الواقعية ، ويبتعد عن الوعظ العاطفي المثالي .
7- تنوع المصادر : ينبغي أن يستعين كتاب الاقتصاد الإسلامي بالمصادر الأصيلة والحديثة ويرجع إلى مختلف المصادر التي يمكن الوصول إليها لخدمة قضايا الاقتصاد الإسلامي.

وبناء على هذه المعايير لا بد أن تتجه مراكز البحوث في الاقتصاد الإسلامي وأقسام الاقتصاد الإسلامي في الجامعات إلى عمل خطط منهجية تراكمية بحيث تصل في النهاية إلى بناء تراكمي متكامل لصرح الاقتصاد الإسلامي ، وذلك خلال فترة زمنية لا تتعدى العشرين سنة القادمة ، وينبغي ترتيب هذه المعايير وفقا لاحتياجات البحث العلمي في هذا المجال وبما يخدم المجتمعات الإسلامية في المرحلة القادمة .

المطلب الثاني : مساقات قسم الاقتصاد الإسلامي في الجامعات :

[16] حطاب ، كمال : دراسة تقويمية لأهم مراجع الاقتصاد الإسلامي ، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، جدة ، 2005 .

من خلال الاستقصاء لعدد من برامج الاقتصاد الإسلامي في الجامعات ، تبين وجود سبعة موضوعات أو مساقات لا يمكن لأي قسم اقتصاد أو اقتصاد إسلامي الاستغناء عنها ، ومن خلال الاستعانة بمساقات قسم الاقتصاد كما هي في جامعة اليرموك كأحد الأمثلة المعاصرة للجامعات العربية تبين ما يلي :

من خلال الجدول التالي يمكن توضيح أهم موضوعات علم الاقتصاد الإجبارية التي يجري تدريسها في كليات الاقتصاد في (جامعة اليرموك كمثال)[17]

جدول رقم (1)

الرقم	اسم المساق	الرقم	اسم المساق
1	نظرية البحث في الاقتصاد	9	مالية عامة
2	نظرية الاقتصاد الكلي (1)	10	مشاكل اقتصادية عربية معاصرة
3	نظرية الاقتصاد الجزئي (1)	11	تجارة دولية
4	الاقتصاد الرياضي	12	مالية دولية
5	الإحصاء التطبيقي	13	التخطيط الاقتصادي
6	نظرية الاقتصاد الكلي (2)	14	الاقتصاد القياسي
7	نظرية الاقتصاد الجزئي (2)	15	التنمية الاقتصادية
8	نقود وبنوك	16	الاقتصاد الأردني

ومن خلال مراجعة الجدول رقم (1) يلاحظ أن الوزن النسبي للنظرية الاقتصادية (جزئي وكلي) يمثل ضعف الوزن النسبي للمساقات الأخرى ، وبالجمع بين التجارة الدولية والمالية الدولية يكون لدينا ضعف الوزن النسبي للمساقات الأخرى ، كما يمكن حذف الاقتصاد الرياضي والقياسي والإحصاء التطبيقي باعتبارها أدوات تحليل محايدة يمكن استخدامها كما تستخدم الرياضيات أو أجهزة الكمبيوتر ، وكذلك يمكن حذف الاقتصاد الأردني والمشاكل الاقتصادية نظرا لأنها تمثل دراسات تطبيقية . كما يمكن استبعاد نظريات البحث في الاقتصاد، نظرا لأن منهج البحث العلمي يمثل قاعدة مشتركة بين جميع العلوم وإن كان لكل علم خصوصية معينة ، وبذلك يبقى لدينا المساقات التالية :

الاقتصاد الكلي ، الاقتصاد الجزئي ، نقود وبنوك ، مالية عامة ، تجارة ومالية دولية ، تخطيط اقتصادي وتنمية اقتصادية ، وبافتراض أن الوزن النسبي المعطى لكل مادة عشرة نقاط، فيكون لدينا مئة نقطة .

[17] دليل جامعة اليرموك ، 2001 ، 322

وبما أن موضوعات الاقتصاد الإسلامي هي نفس موضوعات الاقتصاد الوضعي وذلك بعد إضافة وجهة النظر الإسلامية ، عندها يمكن أن تكون المواد المكونة لعلم الاقتصاد الإسلامي كما في الجدول التالي رقم (2)

جدول رقم (2)

الرقم	اسم المساق	الوزن النسبي %
1	الاقتصاد الكلي الإسلامي	20
2	الاقتصاد الجزئي الإسلامي	20
3	نقود وبنوك إسلامية	10
4	مالية عامة ونظام مالي إسلامي	10
5	التجارة والعلاقات الدولية الإسلامية	20
6	تخطيط اقتصادي إسلامي	10
7	التنمية اقتصادية في الإسلام	10

ومن خلال ما تقدم يمكن القول بأن هذه المساقات السبعة يمكن أن تكون النواة لأي برنامج اقتصاد إسلامي ، ومن ثم يمكن إضافة أية مساقات داعمة لهذه المساقات وفقا لاحتياجات سوق العمل وبما يتناسب مع الظروف الاقتصادية للمجتمعات الإسلامية ، وينبغي وضع خطط من قبل المراكز البحثية المهتمة بالاقتصاد الإسلامي بترتيب هذه المساقات وفقا لأهميتها وأولويتها ومدى تغطيتها لاحتياجات المجتمعات الإسلامية خلال العقدين القادمين .

الخاتمة :

إن التطور المذهل الذي يشهده حقل الاقتصاد الإسلامي بشكل عام والصيرفة الإسلامية بشكل خاص يستلزم من مراكز البحوث في الاقتصاد الإسلامي والمتخصصين في هذا المجال أن يكونوا على قدر المسئولية من حيث توحيد جهودهم لبناء علم اقتصاد إسلامي تراكمي قادر على أداء دوره في حل أعقد المشكلات المستعصية في العصر الحاضر ، ومن أجل تحقيق ذلك لا بد من وضع خطط مرحلية وتراكمية يمكن للباحثين في الاقتصاد الإسلامي السير وفقا لها ، كما يمكن لأقسام وبرامج الاقتصاد الإسلامي في الجامعات أن تسير وفق هذه الخطط المنهجية والتي تعمل على تحقيق بناء تراكمي لعلم الاقتصاد الإسلامي .

لقد آن الأوان لأن تأخذ حكومات الدول الإسلامية على عاتقها تطبيق الاقتصاد الإسلامي والصيرفة الإسلامية بأدواتها وصيغها الجديدة ، ولكن هذا الأمر لا يزال يتطلب توفر النوايا الصادقة لدى المسئولين، كما يستلزم تطوير المؤسسات المالية الإسلامية بما يتفق ومعايير

الكفاءة المالية والاقتصادية والسلامة الشرعية، وكذلك اتجاه المفكرين والباحثين في الاقتصاد الإسلامي والصيرفة الإسلامية إلى الحلول العملية الواقعية بعيدا عن الترف الفكري .

إن تبني حكومات الدول الإسلامية للاقتصاد الإسلامي أصبح أمرا هاما لا يمكن الاستغناء عنه ، وذلك إذا ما أرادت هذه الحكومات التخلص من مصيدة القروض والفوائد الدولية ، وإذا ما أرادت حقيقة التخلص من مشكلات الفقر والبطالة والتخلف بكافة أشكاله .

إن انتشار العمل المصرفي الإسلامي والمؤسسات الاستثمارية الإسلامية والصكوك الاستثمارية الإسلامية والأسواق المالية الإسلامية وشركات التأمين الإسلامية والمؤسسات الوقفية الإسلامية وصناديق ولجان الزكاة .. الخ يستلزم وجود جهات حكومية منوطة بهذه الشئون تعمل على الرقابة والمتابعة والتنسيق، من أجل أن تكون جميع فعاليات الاقتصاد القومي متضافرة متكاملة مع بعضها البعض .

إن انتشار مؤسسات الشفافية ومكافحة الفساد وقوانين إشهار الذمة المالية تعتبر مؤشرات قوية على ضرورة تحول الحكومات للاقتصاد الإسلامي من أجل تفعيل عمل هذه المؤسسات والقوانين.

إن انتشار الصحوة الإسلامية لدى الجماهير، وعودتها لإحياء مؤسسات العمل الخيري الإسلامي من أوقاف وصدقات وتكايا وجمعيات ولجان خيرية وغيرها تستلزم ضرورة تلبية حاجاتهم للعيش في ظلال الاقتصاد الإسلامي .

أهم النتائج والتوصيات :

- لقد اعتمدت معظم بحوث الاقتصاد الإسلامي خلال العقود الثلاثة الماضية على محاولة تطوير النظرية الاقتصادية الوضعية بما يتفق والشريعة الإسلامية ، ولكن هذا المجال يبدو بلا جدوى أو نتائج عملية حقيقية ، وبناء على ذلك ينبغي على الباحثين والمراكز البحثية الانتقال من هذا الموضوع إلى موضوعات أخرى أكثر أهمية خلال العقود القادمة ،وفي هذا المجال يمكن التركيز على أدوات الصيرفة الإسلامية وأصولها الإسلامية ومحاولة تطوير وابتكار أدوات مالية إسلامية وإيجاد مهندسين ماليين مسلمين .
- اعتمدت بحوث عديدة خلال العقود الماضية على منهجيات إيجاد الحلول للمشكلات والأزمات الاقتصادية التي وجدت بسبب تطبيق النظم الاقتصادية الغربية وذلك دون جدوى ، كما حاول العديد من الباحثين البحث في الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتطبيق الأحكام الشرعية ، ولكن ذلك بقي حبرا على ورق ، في ضوء عدم قيام الحكومات في الدول الإسلامية بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية . ولذلك ينبغي على

الباحثين والمراكز البحثية في العقود القادمة محاولة إيجاد منهجيات جديدة من خلال الاعتماد على منهجيات ذاتية نابعة من التراث الاقتصادي الإسلامي .

- ضرورة الاعتماد في المرحلة القادمة على البحوث الميدانية اللازمة لتطبيق آليات الاقتصاد الإسلامي وأدوات الصيرفة الإسلامية .
- ضرورة وضع خطط منهجية متقدمة لمساقات الاقتصاد الإسلامي بما يتناسب مع الظروف والمرحلة القادمة التي تعيشها الأمة الإسلامية .
- ضرورة التنسيق والتشاور بين أقسام الاقتصاد الإسلامي في الجامعات بتوحيد الأهداف والخطط والمناهج من أجل الارتقاء بهذا العلم وتمكينه من أداء دوره في خدمة المجتمع والأمة الإسلامية .

أهم المراجع :

1. أحمد نصار :الهندسة المالية وتطوير أدوات الاقتصاد الإسلامي ، جريدة الغد الأردنية ،http://alghad.dot.jo/index.php?news=34887
2. أنس الزرقا : صياغة إسلامية لجوانب من دالة المصلحة الاجتماعية ، الاقتصاد الإسلامي (بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي) المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي ، جدة ، 1980 .
3. حمود ، سامي : تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية ، مكتبة الأقصى ، عمان ، 1976
4. دليل جامعة اليرموك ، 2001 .
5. رفيق المصري : مصرف التنمية الإسلامي ، محاولة جديدة في بيان حقيقة الربا والفائدة والبنك " بيروت ، مؤسسة الرسالة ،1981.
6. عبد الرحمن يسري : أسس التحليل الاقتصادي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 1978.
7. عبد الرحمن يسري : الاقتصاد الإسلامي بين منهاجية البحث وإمكانية التطبيق، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، 1999
8. عفر، محمد عبد المنعم : الاقتصاد الإسلامي ، دار البيان ، جدة ، 1985
9. كمال حطاب : العلاقات العملية والنظرية بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي ، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية ، مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت ، عدد 44 ، 2001

10. كمال حطاب : دراسة تقويمية لأهم مراجع الاقتصاد الإسلامي ، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، جدة ، 2005 .
11. كمال حطاب : منهجية البحث في الاقتصاد الإسلامي وعلاقاته بالنصوص الشرعية ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز (الاقتصاد الإسلامي) مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جدة ، 2003 .
12. مجلس الفكر إلغاء الفائدة من الاقتصاد ، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي ، جدة ، 1984 .
13. محمد عمر شابرا : ما هو الاقتصاد الإسلامي ، البنك الإسلامي للتنمية ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، جدة .
14. محمد عمر شابرا : مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، دار الفكر ، دمشق ، 2004 .
15. محمد عمر شابرا : نحو نظام نقدي عادل ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، واشنطن ، 1990
16. ناصر زيادات: الهيكلة الشرعية ، جريدة القبس الكويتية ، http://www.alqabas.com.kw/Final/NewspaperWebsite/NewspaperPublic/ArticlePage.aspx?ArticleID=337884